«بيتك للأبحاث»: 1,2 تريليون دولار أصول الأغنياء بمجلس التعاون

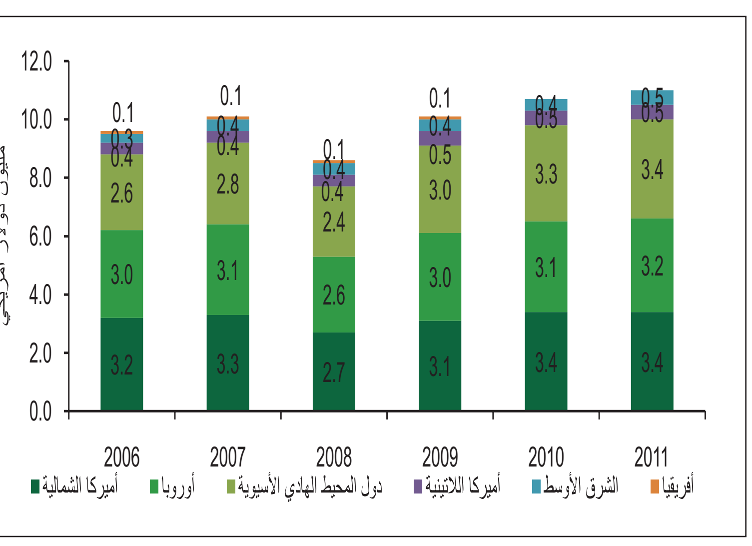

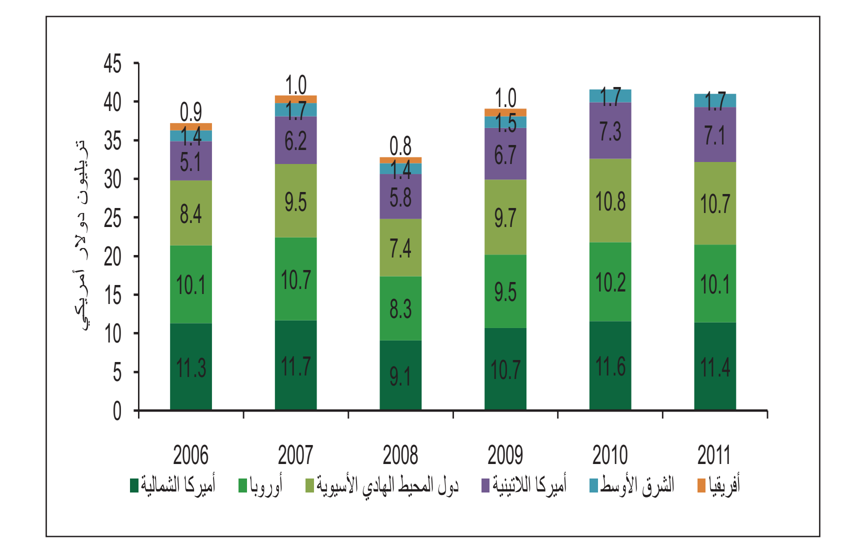

ذكر تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حول إدارة الأصول والثروات أن حوالي مليون أسرة غنية في دول مجلس التعاون تمتلك أصولا قابلة للاستثمار تقدر بنحو 1,2 تريليون دولار، وان الكويت تحتل المركز الثالث بأصول تصل إلى 150 مليار دولار.

1030 صندوقاً استثمارياً إسلامياً تدير 64 مليار دولار

وأشار التقرير إلى أن الصناديق الإسلامية مازالت بطيئة في تطوير هياكلها وتغلغلها في السوق رغم الطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة والعالم، فهناك حوالي 1030 صندوقا، نمت الأصول المدارة من خلالها لتصل إلى 64 مليار دولار كما في نهاية أكتوبر الماضي.

وزاد عدد الأثرياء في الشرق الأوسط بنسبة 2,7٪ على أساس سنوي ليصل إلى حوالي نصف مليون نسمة. ونما إجمالي الثروة المالية للأثرياء في الشرق الأوسط بنسبة 0,7٪ على أساس سنوي لتصل إلى 1,7 تريليون دولار، وذلك عن عام 2011.

وعلى الصعيد العالمي، يوجد في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا مجتمعة نحو 53,3٪ من إجمالي عدد السكان الأثرياء في العالم في 2011، ارتفاعا من نسبة 53,1٪ في 2010. وبالرغم من هذا الارتفاع في النسبة، إلا أننا نجد أن حصة السكان الأثرياء العالمية التي تحتفظ بها هذه الدول الثلاث مجتمعة بدأت تتآكل تدريجيا منذ عام 2006 والتي كانت فيها النسبة 54,7٪. واستمر أثرياء العالم من البلدان الناشئة والنامية في النمو بوتيرة أسرع عن مثيلتها في البلدان المتقدمة.

تراكم الثروات في دول المجلس

منذ سبعينيات القرن الماضي عندما تم تأميم شركات النفط الخليجية وارتفعت أسعار النفط، نما الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، كما نمت ثروات الأفراد بشكل كبير، ونما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الكلي بين عامي 1980 و2011 في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 16,5٪ من مبلغ 250,7 مليار دولار في 1980 إلى نحو 1,4 تريليون دولار في عام 2011. وبالمثل، نما إجمالي تعداد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه الفترة بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 7,7٪ من 13,5 مليون نسمة في عام 1980 إلى 43,2 مليون نسمة في 2011. وقد كان النمو القوي للناتج المحلي الإجمالي مصحوبا بارتفاع مستوى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في دول مجلس التعاون من 21,475 دولارا في عام 1980 إلى 45,530 دولارا في 2011. ولذلك، فقد واصلت دول مجلس التعاون الخليجي حفاظها على مستويات عالية من الادخار خلال العقدين الماضيين (باستثناء أزمة أسعار النفط في أوائل التسعينيات) مع تحقيق معدل ادخار بمتوسط 46,2٪ في عام 2011.

وتشير بعض إحصائيات السوق إلى أن هناك حوالي مليون أسرة ثرية في دول مجلس التعاون الخليجي، مع إجمالي أصول قابلة للاستثمار بمبلغ يتراوح بين تريليون دولار و1,2 تريليون دولار، ويوجد من بين هذه الأسر نحو 260 ألفا إلى 280 ألف أسرة تمتلك إجمالي أصول يزيد على المليون دولار لكل أسرة.

وحسب البلدان، تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر عدد من الأسر الغنية، يقدر بعدد يتراوح بين 600 ألف و625 ألف أسرة، تليها الإمارات (200 ألف إلى 220 ألفا)، ثم الكويت (120 ألفا إلى 130 ألفا). وبطبيعة الحال، تمتلك المملكة العربية السعودية أيضا أعلى مجموع من الأصول القابلة للاستثمار في دول مجلس التعاون وتتراوح بين 500 مليار دولار و550 مليار دولار، تليها الإمارات (260 مليار دولار إلى 280 مليار دولار) ثم الكويت (140 مليار دولار إلى 150 مليار دولار).

التمويل الإسلامي

يعد قطاع إدارة الأصول والثروات الإسلامية جزءا متخصصا في صناعة الخدمات المالية الإسلامية والذي شهد نموا مطردا منذ عام 2004، حيث نمت صناديق الاستثمار الإسلامية من 285 صندوقا في 2004 إلى 1029 كما في نهاية أكتوبر 2012. وعلى الرغم من هذا النمو، كانت الصناديق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بطيئة في تطوير هياكلها وتغلغلها في السوق.

ونظرا للزخم الذي تكتسبه صناعة التمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم ونظرا أيضا لزيادة التوعية بالحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بين مختلف الشعوب، أصبحت الصناديق الإسلامية على نحو متزايد بمثابة المحرك لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد. وعلاوة على ذلك، فقد ساعد تزايد الثروات في البلدان الإسلامية، وخاصة في الاقتصادات الناشئة والدول الغنية بالنفط، في دفع الأصول القابلة للاستثمار نحو آفاق جديدة. وكما في نهاية أكتوبر 2012، نمت الأصول المدارة من الصناديق الإسلامية لتصل إلى 64 مليار دولار من 29,2 مليار دولار في 2004.

وكانت الصناديق الإسلامية التي تم تأسيسها في عام 2012 بصورة كبيرة في صورة صناديق استثمار في أسهم (أو ما يعرف بصناديق الملكية) وتشكل نسبة 59٪ من الأصول المدارة، بينما كان 20,5٪ بغرض الاستثمار في محفظة أصول مختلطة، والتي أيضا عادة ما تتألف من جزء كبير من الأسهم. ولاتزال صناديق أسواق المال تحظى بشعبية كبيرة هذا العام نظرا لتدني عوائد الأسهم والمخاوف الكبيرة تجاه آفاق النمو الاقتصادي في العديد من البلدان المتقدمة والناشئة. وعلى الرغم من هذا، فقد تم إعداد صناديق جديدة للاستثمار على الصعيد العالمي وكذلك في الأسواق التقليدية الأخرى في دول المحيط الهادئ الآسيوية والشرق الأوسط.

وحققت صناديق الأصول المختلطة أفضل صافي أداء للمستثمرين في فئات الأصول الإسلامية من عام 2007 حتى نهاية أكتوبر 2012، بنمو بنسبة 50,66٪، في حين شهدت عائدات صناديق الاستثمار في الأسهم والسلع نموا بنسبة 46,15٪ و32,73٪، على التوالي، خلال الفترة نفسها. وشهدت صناديق الأسهم الإسلامية تراجعا حادا في عام 2008 قبل أن تنتعش في 2009 و2010. وقد كانت الصناديق العقارية أكثر فئات الأصول ربحية لهذا العام، حيث حققت نموا بنسبة 13٪ منذ بداية العام حتى الآن، تليها صناديق الأسهم (9,38٪) ثم الأصول المختلطة (8,89٪) ثم صناديق الصكوك (5,56٪).

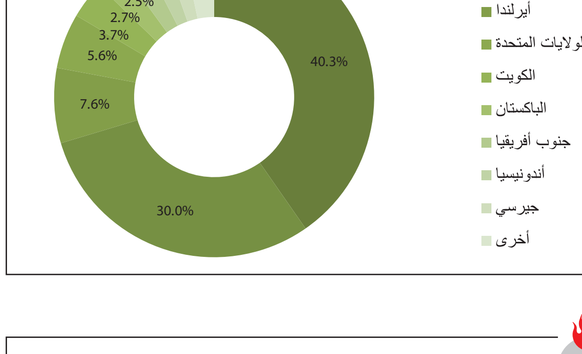

وتتركز معظم الصناديق الإسلامية في المملكة العربية السعودية وماليزيا تليهما ايرلندا والولايات المتحدة والكويت، وذلك كما في نهاية أكتوبر 2012.

وبصورة عامة، تطورت الصناديق الإسلامية لتصبح أداة لإدارة الثروات، مما يلبي احتياجات المستثمرين الراغبين في التعرض لأسواق رأس المال داخل إطار يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وشهدت إدارة الأصول الإسلامية في أعقاب الأزمة المالية زيادة الطلب من قبل المستثمرين الأكثر إدراكا لخيارات الاستثمار، ويرجع ذلك إلى الرغبة في تجنب المخاطر ومحدودية رأس المال، مما أدى إلى تغير الرغبة في الاستثمار نحو طبيعة أكثر تركيزا على المستوى المحلي (يفضل المستثمرون في آسيا الاستثمار في الصناديق الآسيوية بينما يفضل المستثمرون في الشرق الأوسط الاستثمارات في صناديق دول مجلس التعاون الخليجي).

علاوة على ذلك، يتوقع أن يتزايد نمو كل من العرض والطلب على الصناديق الإسلامية نظرا لتزايد الثروة وتفضيل المستثمرين للحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومن المتوقع أن يتولد الطلب المستقبلي كنتيجة لتزايد جاذبية الصناديق الإسلامية بهدف تنويع النشاط الاقتصادي في بيئة تكتنفها حالة من عدم اليقين، ونتيجة أيضا لتنامي تفضيل البدائل الإسلامية، فضلا عن التحسن الذي يشهده سجل أداء الصناديق الإسلامية مما يفتح فرصا استثمارية أمام مديري الصناديق الكبرى وصناديق التأمين وصناديق المعاشات.

وقد نما عدد الأفراد الذين تتخطى ثروتهم مليون دولار على مستوى العالم بهامش 0,8٪ ليصل إلى 11 مليون نسمة في عام 2011، بعد أن شهد معدلات نمو قوية بنسبة 17,1٪ على أساس سنوي في عام 2009 وبنسبة 8,3٪ على أساس سنوي في عام 2010. وبالرغم من ذلك، فقد تراجع إجمالي الثروة المالية لهؤلاء الأثرياء بنسبة 1,7٪ على أساس سنوي ليصل إلى 42 تريليون دولار في 2011، ويرجع ذلك أساسا إلى الظروف الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الكلي العالمي فضلا عن تقلبات أسواق المال العالمية. وبالمقارنة، نجد أن إجمالي الثروة المالية زاد بنسبة 18,9٪ على أساس سنوي في عام 2009 وبنسبة 9,7٪ في عام 2010 نظرا للتعافي الكبير الذي شهده الاقتصاد العالمي في أعقاب الخسائر ذات الصلة بالأزمة المالية العالمية.

وكانت دول المحيط الهادي الآسيوية هي الرائدة عالميا، حيث شهدت المنطقة ارتفاع عدد الأثرياء بنسبة 1,6٪ على أساس سنوي ليصل عددهم إلى 3,37 ملايين نسمة في عام 2011. وهذه هي المرة الأولى التي تتخطى فيها دول المحيط الهادي الآسيوية منطقة أميركا الشمالية من حيث عدد السكان الأثرياء. وبالنظر إلى قيمة الأصول، سجلت الثروة المالية لأثرياء دول المحيط الهادي الآسيوية 10,7 تريليونات دولار في 2011، وهو انخفاض طفيف بنسبة 1,1٪ على أساس سنوي. وفي عام 2011، ضربت الانخفاضات رأس المال في أسواق الأسهم لكل من هونغ كونغ والهند، حيث أثرت المخاوف بشأن أزمة الديون السيادية الأوروبية في هونغ كونغ على آفاق النمو.

وقد بلغ عدد الأثرياء في أميركا الشمالية 3,35 ملايين شخص في عام 2011، تقريبا دون تغيير عن العام السابق، وواصلت أميركا الشمالية سيطرتها على أكبر حصة من الثروة المالية العالمية للأثرياء في عام 2011، حيث بلغ إجمالي الثروة المالية في أميركا الشمالية 11,4 تريليون دولار بانخفاض بنسبة 2,3٪على أساس سنوي مقارنة بعام 2010.

أما بالنسبة لأوروبا، فقد ارتفع عدد الأثرياء بمعدل سنوي 1,1٪ ليصل إلى 3,17 ملايين نسمة في عام 2011، بدعم من زيادة عدد الأثرياء في روسيا وهولندا وسويسرا، إلا أن إجمالي الثروة المالية لأثرياء أوربا انخفض بنسبة 1,1٪ على أساس سنوي ليصل إلى 10,1 تريليونات دولار، وذلك بفعل تأثير أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وزيادة توخي المستثمرين للحذر واتباع نهج توخي المخاطر الاستثمارية.

.. والبنك رعى الملتقى الكويتي للتطوع بمشاركة عدة جهات

أشاد رئيس جمعية الهلال الأحمر الكويتية برجس البرجس بالدور الذي يقدمه بيت التمويل الكويتي «بيتك» في دعم العمل التطوعي بمختلف المجالات، مشيرا إلى أن دعم القطاع الخاص للعمل التطوعي يمثل جزءا مهما وله فاعلية أكبر في النهوض بالعمل.

وخلال افتتاحه الملتقى الكويتي للتطوع والذي يشارك فيه «بيتك» إلى جانب عدد من جهات العمل التطوعي استمع البرجس إلى شرح من فريق العلاقات العامة في «بيتك» تناولوا من خلاله أبرز الأنشطة التي ساهم «بيتك» في دعمها على المستويين المحلي والعالمي في المجال التطوعي على المستوى المحلي وكذلك الأعمال التي دعمها «بيتك» في الدول الأخرى سواء في مجال الإغاثة أو الجوانب الإنسانية الأخرى.

وتأتي مشاركة «بيتك» في الملتقى الذي يتزامن مع اليوم العالمي للتطوع والذي أقرته الأمم المتحدة عالميا ضمن دوره الاجتماعي وحرصا على تعزيز قدرات هذه الفرق وتحقيق أهدافها بأقصى درجات النجاح إيمانا بأهمية ودور العمل التطوعي في النهوض بمجالات عديدة داخل المجتمع، حيث تعاون مع فرق تطوعية تمارس نشاطات اجتماعية في مختلف المجالات من بينها جمعية الهلال الأحمر الكويتية، مركز العمل التطوعي وفريق الغوص الكويتي ومشروع «لوياك» لتوظيف الشباب حيث شاركت جميع هذه الجهات في الملتقى.

البيت الأبيض: هبوط معدل البطالة دليل على تعافي الاقتصاد

واشنطن ـ رويترز: قال كبير الخبراء الاقتصاديين للبيت الأبيض امس ان هبوط معدل البطالة في الولايات المتحدة في نوفمبر إلى 7,7٪ دليل على ان الاقتصاد يتعافى من آثار الركود لكن مازال يتعين بذل الكثير من الجهد.

وقالت وزارة العمل ان معدل البطالة نزل من 7,9٪ وتم إنشاء 146 ألف وظيفة. وكان محللون تنبأوا بزيادة معدل البطالة جراء آثار الإعصار ساندي.

وقال آلان كروجر رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين للبيت الأبيض «مازال يتعين بذل الكثير من الجهد، لكن تقرير الوظائف اليوم يقدم دليلا جديدا على أن الاقتصاد الأميركي يتعافى من الجراح التي أصابته جراء أسوأ ركود منذ الكساد الكبير».

وفي بيان جادل كروجر بأن تقرير وزارة العمل أظهر الحاجة إلى ان يوافق الكونغرس على اقتراح الرئيس باراك أوباما بمد العمل بتخفيضات ضريبية لمن يقل دخلهم السنوي عن 250 ألف دولار وزيادتها على الأثرياء.

قمة أمن المعلومات تختار أنظمة «الوطني» الأكثر أمناً وتطوراً

اختارت القمة السنوية الاستشارية الثانية لأمن المعلومات بنك الكويت الوطني لتبنيه أكثر نظم المعلومات أمنا وتطورا، وذلك بإجماع أهم الخبراء والمعنيين العالميين في صناعة الأنظمة المعلوماتية وتأمين حمايتها. ويأتي هذا الاختيار ليؤكد التزام البنك الوطني بتبني أحدث أنظمة المعلوماتية وأكثرها أمانا لخدمة عملائه.

وقد تسلم رئيس أمن المعلومات في بنك الكويت الوطني تامر جمالي جائزة العام 2012 خلال مشاركته في قمة ستارلينك السنوية الاستشارية الثانية لأمن المعلومات التي انعقدت مؤخرا في دبي بمشاركة رؤساء ومديرين تنفيذيين ومتخصصين في مجال أمن المعلومات. وبحثت القمة أهم المستجدات في مجال أنظمة المعلومات وأمنها على مستوى الحكومات والمؤسسات المصرفية والمالية والشركات. كما ناقشت القمة أبرز التحديات التي تعترض مستقبل أمن المعلومات، واستعرضت أكثر التحديات التي تواجهها حاليا المؤسسات المالية والمصرفية والشركات العاملة في مختلف القطاعات والتي تهدد خرق نظم معلوماتها، بالإضافة الى طرح رؤية ملائمة لمواجهة المخاطر الحالية والمستقبلية.

وفي تعليقه على هذا الانجاز، قال جمالي ان هذه الجائزة تؤكد التزام البنك الوطني في تأمين أنظمة مصرفية متطورة وآمنة لحماية عملائه وضمان سلامة معاملاتهم من أي عمليات سرقة أو اختراق الكترونية.

ويحرص البنك الوطني على تبني أحدث التقنيات لأنظمته المصرفية لمواجهة التحديات التي تعترض مستقبل أمن المعلومات ومتطلبات هذا المجال السريع التغير.

وكان البنك الوطني قد ساهم في تأسيس أول ميثاق لأمن المعلومات في منطقة الخليج من التحالف الدولي لأنظمة الإنترنت ISC، وهو أحد أبرز المؤسسات الدولية في مجال أمن المعلومات.

ويكرس هذا الانجاز ريادة البنك الوطني وحرصه على ان يكون سباقا في تبني أحدث الانظمة المتطورة لحماية شبكته وذلك من خلال فريق عمل محترف وبرامج متطورة.

تامر جمالي يتسلم الجائزة

«الخليج» يعلن الفائزين في سحب الدانة

أجرى بنك الخليج في 2 ديسمبر 2012 السحب الأسبوعي الثامن والاربعين لحساب الدانة 2012 معلنا بذلك عن أسماء 10 فائزين يحصل كل منهم على جائزة قدرها 1000 دينار، والفائزون الـ 10 هم: عبدالله سالم الشمري، فرشتي رحمان البقباش، عدنان محمد العتيقي، شرف أكبر علي حسين بهائي، سالم جاسم حمد مظافر، سامية محمد التركي محمد، مشاري عبدالله حمد الخالد، نور محمد أحمد، تهاني مسعود سلطان فراج، محمد ارشاد محمد.

ويشجع بنك الخليج الجميع على فتح حساب الدانة أو زيادة الإيداعات ممن لديهم حساب الدانة، لتزداد فرصهم ويحالفهم الحظ في ربح السحب الأسبوعي الذي يمنح 10 فائزين جائزة وقدرها 1000 دينار لكل منهم. هذا ويتميز حساب الدانة من بنك الخليج بأنه بالإضافة إلى كونه حسابا يمنح جوائز نقدية، فهو يشجع العملاء أيضا على توفير المال، فكلما زاد المبلغ المودع وطالت مدة بقائه في الحساب زادت الفرص المتاحة للفوز.

كما يمنح حساب الدانة أيضا العديد من الخدمات المتميزة منها خدمة «بطاقة الدانة للإيداع الحصري» التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة «الحاسبة» التي تمكن عملاء الدانة من حساب ما لديهم من فرص للفوز في سحب الدانة.

للمشاركة في سحوبات الدانة، يمكن للعملاء زيارة فروع بنك الخليج البالغ عددها 56 فرعا، أو التحويل المباشر عن طريق الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، أو الاتصال بالخدمة المصرفية الهاتفية على رقم 1805805 للحصول على المساعدة، كما يمكنهم أيضا زيارة موقع بنك الخليج الإلكتروني: www.e-gulfbank.com للحصول على جميع المعلومات المتعلقة بحساب الدانة أو أي من منتجات وخدمات البنك الأخرى.

BOUBYAN
International Industries Holding Company (k.s.c closed)
بوبيان
شركة صناعات بوبيان الدولية القابضة (ش.م.ك مقفلة)

شركة صناعات بوبيان الدولية القابضة ش.م.ك (مقفلة)
دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة شركة صناعات بوبيان الدولية القابضة ش.م.ك (مقفلة) دعوة الأخوة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2012/7/31 والذي تقرر عقده في مقر وزارة التجارة والصناعة مجمع الوزارات – بلوك (٢) الدور الأول – قاعة الإجتماعات (ب) وذلك يوم الخميس الموافق 2012/12/20 في تمام الساعة 11:30 صباحاً وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي، و على السادة المساهمين الكرام الراغبين بحضور الإجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة – برج أحمد لإستلام بطاقة الحضور:

جدول أعمال إجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2012/7/31

أولاً : سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في 2012/7/31 والمصادقة عليه.
ثانياً : سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2012/7/31 والمصادقة عليه.
ثالثاً : سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2012/7/31.
رابعاً : مناقشة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2012/7/31 والمصادقة عليها.
خامساً : الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
سادساً : الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية للسنة المالية المنتهية في 2012/7/31.
سابعاً : الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافآت للسادة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2012/7/31.
ثامناً : إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في 2012/7/31.
تاسعاً : تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2013/7/31 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .
عاشراً : تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2013/7/31.
حادي عشر : تعيين مراقب حسابات ثاني بناءاً على متطلبات سوق الكويت للأوراق المالية.

مجلس الإدارة